أسطوانات ناقصة وزن بدمشق

محافظة دمشق تحدد سعر أسطوانة الغاز المنزلي للمستهلك بـ١٦٥٠٠

مصدر في التموين لـ«الوطن»: الزيادة تتضمن أجور نقل وتوزيع وتحميل المادة

فادي بك الشريف

حددت لجنة تحديد الأسعار في محافظة دمشق سعر أسطوانة الغاز المنزلي والصناعي عبر البطاقة الإلكترونية وخارجها وتضمن القرار سعر أسطوانة الغاز المنزلي عبر البطاقة الإلكترونية بالنسبة لوزن ١٠ كيلوغرام (١٦٥٠٠) ليرة سورية للمستهلك وسعر أسطوانة الغاز المنزلي الحر من داخل وخارج البطاقة الإلكترونية بالنسبة لوزن ١٠ كيلوغرام بـ(٥١٥٠٠) ألف ليرة سورية.

وحدد القرار سعر أسطوانة الغاز الصناعي وزن ١٦ كيلوغراماً من داخل وخارج البطاقة الإلكترونية بـ(٧٧٥٠٠) ألف ليرة.

ويأتي ذلك في وقت تستمر فيه الشكاوى حول عدم التزام العديد من المعتمدين بالتسعيرة الرسمية المحددة حيث تشهد تفاوتاً في السعر بين معتمد وآخر، الأمر الذي يتطلب تشدداً أكبر في الرقابة التموينية على المعتمدين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مصدر في التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن الزيادة الحاصلة على سعر الأسطوانة يرتبط بأجور نقل وتوزيع المادة إضافة إلى أجرة تحميل المادة، مؤكداً أن هناك رقابة مستمرة من دوريات التموين على محال الغاز والتشدد في مسألة التحقق من وزن الأسطوانة.

هذا وعلمت «الوطن» بضبط ٣٠ أسطوانة غاز وزنها ناقص (تعبئة شاذة) خلال الأيام القليلة الماضية، حيث تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وإحالة الضبط على القضاء.

هذا وضبطت عناصر حماية المستهلك بدمشق بالتعاون مع الجهات المعنية مواد مجهولة المصدر منها بزيين لبناني بالعدوي والزبلطاني وجسر كشكول، بحيث تم حجز الكمية البالغة أكثر من ١٠٠ ليتر أصولاً. هذا وتشدد المديرية في تقريرها على متابعة الفواتير والبيانات، حيث تم تسجيل ضبط عدم إبراز فواتير جملة لمواد غير غذائية بالمرجة، و٢٠ ضبط عدم الإعلان عن أسعار مواد غذائية، وغير غذائية متنوعة طالت فعاليات تجارية في الشعلان وباب توما والقزازين والحريقة والفحامة والحمراء ومدحت باشا والمرجة وشارع بغداد والقصاع وعرنوس.

ويشار إلى تسجيل ضبوط بمخالفة التعليمات الإدارية بشأن الحصول على سجل تجاري لفعاليات تجارية بسوق مدحت باشا والفحامة والبزورية، وسحب عينات غذائية من العصرونية لبيان مطابقتها للمواصفات القياسية.

وأكدت المديرية أن تغريم قيمة الضبوط المنظمة حسب المرسوم ٨ لعام ٢٠٢١ تجاوزت الـ٥١ مليون ليرة في يوم واحد.

في سياق متصل، ضبطت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق بالتعاون مع إدارة شركة تعبئة غاز دمشق وريفها سيارة شاحنة محملة بكمية ٤٠٠ أسطوانة غاز منزلي في معمل الغاز قسم منها معبأة بكميات زائدة عن الحد المسموح به بقصد الاتجار بها بالسوق السوداء وتحقيق أرباح غير مشروعة.

هذا وتم اتخاذ الإجراءات القانونية وإحالة الضبوط على القضاء المختص.

ومن جهة أخرى وبالتنسيق مع الجهات المختصة أكدت محافظة ريف دمشق أنه تم ضبط نحو ٩٨ كيس دقيق تمويني في معمل بسكويت على طريق المطار وقد تم تنظيم الضبوط التموينية بمخالفة الاتجار بالدقيق التمويني وبغرامة مقدارها أكثر من ٤٠ مليوناً وإحالة المخالفين موجوداً إلى القضاء المختص لاستكمال التحقيقات بحقهم.

يشار إلى أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حددت سعر أسطوانة الغاز الصناعي بـ٧٥ ألف ليرة، وسعر أسطوانة الغاز المنزلي المدعوم بـ١٥٠٠٠ ليرة، على حين تم تحديد سعر أسطوانة الغاز المنزلي بالسعر الحر سواء من داخل البطاقة أم خارجها بـ٥٠ ألف ليرة.

يشار إلى أن لجنة ضبط المخالفات في شركة محروقات قامت في الحادي عشر من الشهر الجاري بالتنسيق مع إدارة الأمن الجنائي –فرع المعلومات بإلقاء القبض على أفراد شبكة بالجرم المشهود في معمل الغاز دمشق وريفها في منطقة عدرا من خلال قيامهم بعد الثانية صباحا بتشغيل بعض المضخات في المعمل وتعبئة أسطوانات الغاز وتخريجها وبيعها في السوق السوداء، حيث تمت مصادرة مسروقاتهم وتوقيفهم.

رفع سعر الغاز حجة لأصحاب المطاعم لرفع أسعارهم

صاحب مطعم لـ«الوطن»: أين الغاز حتى يرفعوا سعره؟ نشتري الأسطوانة بـ٥٠؟ ألف ليرة من السوق السوداء حتى نعمل

جلنار العلي

بعد أن أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً برفع سعر أسطوانة الغاز الصناعي إلى ٧٥ ألف ليرة، ازدادت التوقعات والمخاوف بارتفاع أسعار السلع وخاصة المواد الغذائية، وتحميل هذه التكاليف على الأسعار النهائية.

أحد أصحاب مطاعم الوجبات الجاهزة، تساءل في تصريح لـ«الوطن»: أين الغاز المدعوم حتى نخشى من ارتفاع أسعاره أو أسعار المواد؟ مؤكداً أن غالبية المطاعم لا تحصل على أكثر من ٢٥ بالمئة من مخصصات مادة الغاز الصناعي، وضرب نفسه مثالاً، إذ أن مخصصات مطعمه ٢٦٠ أسطوانة غاز في الدورة المحددة بـ٦٠ يوماً، إلا أنه لا يحصل على أكثر من ٦٠ في الدورة الواحدة، ويشتري ٢٠٠ من السوق السوداء بسعر ٢٥٠ ألف ليرة للواحدة، لذا يرى أن قرار الرفع لن يؤثر على التكاليف، إلا إذا أراد صاحب المطعم استغلال الارتفاع.

وأكد أن أصحاب المطاعم يقبلون برفع سعر الأسطوانة إلى أكثر من المبلغ الحالي، بشرط تأمين كامل مخصصاتهم، كون ذلك يعد أوفر لهم من شرائها من السوق السوداء، مشيراً إلى أنه عندما يتواصل مع الجهة المعنية يكون الجواب بأن الكميات الموزعة حسب الكميات المتوفرة، علماً أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تضع بيانات التكلفة بناء على السعر الحكومي، لذا فإن أصحاب المطاعم يعرضون أنفسهم للعقوبات، كونهم مضطرين للبيع بسعر مخالف وفقاً لتكاليفهم المدفوعة.

من جانبه، بيّن رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز معقالي لـ«الوطن» أن هذا القرار نظرياً لا يؤثر بشكل كبير في واقع الأسعار، إلا أنه أعطى عذراً لبعض الصناعيين الجشعين باستغلاله ورفع الأسعار، معتبراً أنه لم يكن في وقته الصحيح لأن الكثير ينادي بتخفيض الرسوم والضرائب للحد الأدنى، إضافة إلى ضعف القوة الشرائية للمواطن المنخفضة أساساً..

ولفت معقالي إلى أنه لا يمكن توقع نسبة ارتفاع الأسعار بعد هذا القرار، نظراً للتذبذب اليومي في سعر الصرف وعدم ضبط الأسواق، مشيراً إلى أن قرارات رفع الأسعار الصادرة عن الحكومة يجب أن يقابلها زيادة بالرواتب، بحيث يصبح دخل الموظف لا يقل عن مليون ليرة، متابعاً: «وقد رصدنا في الاتحاد العربي لحماية المستهلك، أسعار المواد في ٢٢ دولة عربية منها مصر ولبنان والأردن والجزائر وفلسطين والإمارات والسعودية، وتبين أنها أقل من سورية بكثير»، مطالباً بزيادة الأجور وإيجاد أسواق هال خارج مراكز المدن الرئيسية لتوفير النقل والمازوت والشحن، وبالتالي انخفاض الأسعار.

١,٦ مليار غرامات المخالفات التموينية خلال ٣ أشهر

مدير التجارة الداخلية بحماة: إغلاق ١٣٠٠ فعالية تجارية ومحطات وقود خلال عام ٢٠٢٢

الوطن

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود أنه وضمن نشاط المديرية خلال الربع الأول عام ٢٠٢٣، بلغت قيمة الغرامات نتيجة المخالفات المنظمة ١,٦ مليار ليرة، وعدد الضبوط الكلي بلغ ١٨٧٢ ضبطاً.

ولفت إلى أن المخالفات المنظمة توزعت بين ٢٢٢ مخالفات جسيمة، إذ بلغ عدد المخالفات للبيع بسعر زائد للمواد الغذائية وغير الغذائية ٦٤ ضبطاً، و ٢٢ لحيازة وبيع مواد مجهولة المصدر، و ٩٠ ضبط غش وتدليس بنوعية المادة وبياناتها، و ٣٣ مخالفة لمواد فاسدة ومنتهية الصلاحية.

كما تم تنظيم ٢٠٨ ضبوط لمخابز تموينية، و١٢ ضبط اتجار بالدقيق التمويني، و٤ مخالفات للاتجار بالخبز، و٦٩ ضبطاً للاتجار بالمحروقات، وتم تنظيم ١٧ ضبطاً بحق محطات وقود(نقص الكيل، الاتجار بالمحروقات، الغش..)

> قيمة التغريم ٢,٢ مليار ليرة خلال العام الماضي بمدد مختلفة حسب المخالفة وجسامتها

وأشار زيود إلى أن المديرية قامت خلال عام ٢٠٢٢ بتنظيم ٥٣٠٠ مخالفة تموينية في أسواق المحافظة.

وفي التفاصيل بين مدير التجارة الداخلية أن أبرز المخالفات المنظمة كان ٨٤٠ ضبطاً بحق المخابز التموينية، و٣٣ ضبطاً للاتجار بالدقيق التمويني، و١٥٠ ضبطاً للاتجار بالمحروقات بحق المحطات والحالات الفردية، و٦٦٠ ضبط غش وتدليس بنوعية المادة وبياناتها، و٢٢٦ البيع بسعر زائد للمواد الغذائية وغير الغذائية، و١٣٨ ضبطاً لمواد فاسدة ومنتهية الصلاحية.

زيود لفت إلى أنه تم إغلاق ١٣٠٠ فعالية تجارية ومحطات وقود، وبلغت قيمة التغريم نحو ٢,٢ مليار ليرة سورية، بمدد مختلفة حسب نوع المخالفة ومدى جسامتها.

وأكد زيود أن المديرية تستمر بوتيرة متزايدة خلال العام في ضبط المخالفات وخاصة الجسيمة منها بما يتعلق بسلامة الأغذية وصلاحيتها والاتجار بالمواد المدعومة من الدولة كالمحروقات والخبز.

وأوضح مدير التجارة الداخلية أن المديرية تركز بعملها على المنشآت ومراكز الإنتاج، فضلا عن متابعة ومعالجة شكاوى المواطنين المقدمة عبر جميع الوسائل سواء الخطية أم الهاتفية وحتى الإبلاغات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

زيود نوه بأن الحاجات الأساسية للمستهلك في صلب عمل المديرية من حيث جودتها وسعرها وطريقة الحصول عليها وأي سلعة أو خدمة تقدم للمستهلك توليها المديرية الاهتمام البالغ كي يحصل المواطن عليها بالجودة المطلوبة والمطابقة والسعر العادل وبشكل لائق، بما يضمن له حرية الاختيار الأنسب للسلعة والخدمة المتاحة في الأسواق.وذلك عملاً بأحكام المرسوم التشريعي ٨ الصادر عن رئيس الجمهورية.

ولفت إلى أن مديرية التجارة الداخلية تعقد بشكل دوري لقاءات مع التجار والمنتجين بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة لإطلاعهم على كل القرارات والتعليمات الخاصة بالعمل تجنباً للوقوع في المخالفة.فضلا عن العمل لحل المشاكل التي تعترض العملية الإنتاجية وانسياب السلع في الأسواق وتوفرها ما أمكن وفق الإمكانات المتاحة بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى.

وأشار مدير التجارة الداخلية إلى أن المديرية تبنت إستراتيجية عمل بتقسيم المحافظة إلى قطاعات وتكليف دورية على مدى شهر كامل لمتابعة كل الفعاليات الموجودة ضمن نطاق عملها دون تجاوز، لافتاً إلى التبديل المستمر للعناصر بشكل شهري.

ونوه مدير التجارة الداخلية إلى تخصيص أربعة أرقام للشكاوى مفعل عليها تطبيق «واتساب» لتلقي الشكاوى ومعالجتها بالسرعة الممكنة إضافة للأرقام الأرضية الثابتة.